

## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

	وتقاريرها السنوية ثم تحويل النتائج إلى تصنيفات للبلاد والقطاع الصناعي.	ومن خلال التقرير يتم تقييم نحو 500 من الشركات العالمية الرائدة لبيان السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها ونظم الإدارة المطبقة فيها لمكافحة الفساد. ويستند التقرير على أساس أن الكشف عن تدابير مكافحة الفساد هو المفتاح لتحسين شفافية الشركات، وهذا بدوره يعزز الحوكمة الجيدة للشركات. ويهدف تقرير TRAC لتشجيع الشركات على اعتماد التدابير اللازمة للحد من الممارسات الفاسدة، ولتعزيز مستويات النزاهة المتبعة والإبلاغ عن حالات الفساد.	reporting
--	--	--	-----------

المصدر: بناء على:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل قياس الفساد ومكافحة الفساد، متوفر على الموقع الإلكتروني للبرنامج على الرابط:

<http://www.undp-aci.org/publications> (تاريخ الاطلاع: 2020/11/23)

- معهد حوكمة الموارد الطبيعية، مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017، متوفر على الموقع الإلكتروني للمعهد على الرابط:

<https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/2017-resource-index-arabic.pdf> (تاريخ الاطلاع: 2020/11/24)

- كايد كريم الركيبات، مرجع سابق، ص.ص 130-137.

## 4.5 الجهود الدولية لمكافحة الفساد (المنظمات والاتفاقيات)

يمكن أن تتكامل جهود المنظمات الوطنية لمكافحة الفساد مع جهود المنظمات الإقليمية والدولية خاصة وأن الفساد أصبح ظاهرة عابرة للحدود ومتعددة الأبعاد، وأصبح الفاسدون يحاولون الاختفاء من خلال هروبهم إلى أماكن توفر لهم الحماية من المساءلة القانونية المحلية. فيمكن أن تتعامل الدولة والمنظمات الإقليمية والدولية لمحاربة الفساد على صعيد الإقليم وفي إطار معاهدات ثنائية أو جماعية تجسد رغبة هذه الدول والمنظمات في تطوير الأساليب والآليات المختلفة ودعمها لتحقيق نتائج عملية في مكافحة الفساد بكافة أشكاله. ومن أهم المنظمات الدولية المعنية بهذا الأمر نجد كل من الأمم المتحدة، البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الشفافية العالمية. أما بالنسبة للاتفاقيات الدولية فتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي الاتفاقية الأهم في هذا المجال على المستوى الدولي، كما تعد وثيقة مؤتمر مكتبة الإسكندرية حول قضايا الإصلاح العربي-الرؤية والتنفيذ، من أهم الإسهامات في مكافحة الفساد على مستوى المنطقة العربية.

#### 1.4.5 الأمم المتحدة وأهم إسهاماتها في محاربة الفساد

الأمم المتحدة United Nations هي منظمة دولية تم تأسيسها عقب الحرب العالمية الثانية في عام 1945، يقع مقرها الرئيسي في مدينة نيويورك ولها مكاتب فرعية في جنيف ولاهاي وفيينا ونيروبي، فيما تنتشر الوكالات والهيئات التابعة لها في مواقع مختلفة من العالم. ويصل عمل الأمم المتحدة إلى كل أركان المعمورة، وهذا نظرا لطابعها الدولي الفريد والصلاحيات الممنوحة لها في ميثاق تأسيسها، فهي تعمل على نطاق واسع في قضايا أساسية ابتداءً من التنمية المستدامة، والبيئة، وحماية اللاجئين، ومكافحة الارهاب، ونزع السلاح، انتهاءً بتعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها.

ولعل أبرز إسهامات الأمم المتحدة في مجال محاربة الفساد، تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003 لاتفاقية مكافحة الفساد (القرار رقم 04/58)، والتي تم التوقيع عليها في ميريدا بالمكسيك بين 9 و 11 ديسمبر 2003، ووفقا للفقرة 1 من المادة 68 للاتفاقية، بدأ نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 14 ديسمبر 2005<sup>1</sup>. وعقدت الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية خلال الفترة 11-14 ديسمبر 2006 في عمان بالأردن.

تعتبر "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد United Nations Convention Against Corruption UNCAC" الاتفاقية الأكثر تخصصا وشمولا وقوة في مجال مكافحة الفساد على نطاق عالمي، واكتسبت شرعيتها من انضمام دول العالم لها وتبني تلك الدول للمتطلبات الواجب إجرائها بموجب هذه الاتفاقية، وحتى جانفي 2013، صادق على الاتفاقية 165 دولة<sup>2</sup>. فاتفاقية الأمم المتحدة توفر إطارا شاملا ومتناسكا للعمل المحلي والإقليمي والدولي لمكافحة الفساد، وهذا بتركيزها على تأطير أربعة جوانب أساسية في مجال مكافحة، والتي تلزم الاتفاقية الدول الأطراف فيها بتنفيذها، نوجزها فيما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الأمم المتحدة (2015)، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، متاح على الرابط: [https://legal.un.org/avl/pdf/ha/uncc/uncc\\_ph\\_a.pdf](https://legal.un.org/avl/pdf/ha/uncc/uncc_ph_a.pdf) (تاريخ الاطلاع 2020/11/26)

<sup>2</sup> المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، متاح على الرابط: <http://gopacnetwork.org/ar/programs/uncac> (تاريخ الاطلاع 2020/11/26)

<sup>3</sup> يمكن الاطلاع على النص الكامل للاتفاقية باللغة العربية على الرابط التالي:

[https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024\\_A.pdf](https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf)

## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

1) التدابير الوقائية: تتطلب مكافحة الفساد قبل كل شيء ضرورة وضع تدابير وقائية منه، وهذا ما تناولته بصورة شاملة المواد من 5 إلى 14 من الاتفاقية والتي تضمنت أحكاما متعلقة بالسياسات الوقائية لمكافحة الفساد والممارسات، وإنشاء هيئة أو هيئات وقائية، بالإضافة إلى أحكام للكفاءة والشفافية، ومدونات سلوك وجدارة لعمليات توظيف الموظفين العامين، ومبادئ توجيهية للشفافية والمساءلة في مجال الخدمات العامة والمالية العامة. كما تناولت هذه المواد المتطلبات المحددة للوقاية من الفساد، خاصة في المجالات الحيوية للقطاع العام كالسلطة القضائية والمشتريات العامة، وتدعو إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني، ورفع مستوى الوعي العام لمكافحة الفساد بالإضافة إلى التدابير المحددة لمنع غسيل الأموال.

2) التجريم وإنفاذ القانون: حرمت الاتفاقية بموجب المواد من 15-59 أفعال رشوة الموظفين العموميين المحليين، رشوة الموظفين العموميين الأجانب والموظفين العموميين في المنظمات الدولية، الاختلاس، توزيع أو سوء استخدام الممتلكات العامة، النفوذ التجاري، سوء استعمال الوظائف، الاثراء غير المشروع، الرشوة في القطاع الخاص، اختلاس ممتلكات القطاع الخاص، غسيل العائدات المتأتية من الجريمة، التكتّم، عرقلة سير العدالة، بالإضافة لتحديد مسؤولية الأشخاص عن تلك الجرائم، والعقوبات الجنائية أو غير الجنائية، وتوسيع نطاق قانون التقادم في حالة فرار الجناة من وجه العدالة.

3) استرداد الموجودات: تعلن المواد من 51 إلى 59 عن سلسلة من الآليات لاسترداد الموجودات والذي يعتبر مبدأ أساسيا من مبادئ الاتفاقية، بما في ذلك إجراءات الاسترداد المدنية والجنائية، والتي بموجبها يمكن تتبع الأصول وتجميدها ومصادرتها وإعادةها.

4) التعاون الدولي: تكرر المواد من 43 إلى 49 للتعاون الدولي، حيث يتعين على الدول الأطراف حيثما كان ذلك مناسباً ومتسقاً مع نظامها القانوني الداخلي مساعدة بعضها البعض في التحقيقات والإجراءات الخاصة بالمسائل المدنية والإدارية ذات الصلة بالفساد، وإن الأطراف ملزمة بتقديم أشكال محددة من المساعدة القانونية المتبادلة في مجال جمع ونقل الأدلة لاستخدامها في المحكمة، ولتسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم. كما يطلب أيضا من الدول الأطراف اتخاذ تدابير من شأنها أن تدعم تعقب وتجميد وحجز ومصادرة العائدات المتأتية من الفساد.

## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

كما وضحت الاتفاقية الإجراءات والتدابير التي يجب أن تتخذ عند وقوع صورة من صور الفساد، وذلك لمحاصرته ولتقليل أثاره وتحقيق الردع، نتناول أهم هذه الإجراءات فيما يلي<sup>1</sup>:

- التجميد والحجز والمصادرة: نصت الاتفاقية في المادة 31 على التدابير المتخذة عند وقوع صورة من صور الفساد ونتج عنها عائدات إجرامية، فحثت الدول على اتخاذ تدابير للكشف عن أي عائدات إجرامية وتتبعها، ثم مصادرتها ما دامت متحصلة من جرائم وفقا لهذه الاتفاقية. وفي حالة عدم وجود هذه العائدات يتم مصادرة ممتلكات تعادل قيمتها، وإذا بدلت لممتلكات أخرى وجب إخضاع هذه الأخيرة للمصادرة ولو تم خلطها بمصادر مشروعة، كما تتم مصادرة المنافع الناتجة عن المصادر الإجرامية.

- حماية الشهود والخبراء والضحايا: وفقا للمادتين 32 و33 من الاتفاقية يتعين على الدول التعهد باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لكفالة حماية الشهود والخبراء والضحايا ما داموا شهود، من أي خطر يتعرض لهم أو لأسرهم، إذا كانوا سيقدمون الأدلة التي تدين المجرمين والمفسدين. فيجب توفير حمايتهم بتغيير أماكن إقامتهم وعدم إفشاء أي معلومات تتعلق بهويتهم أو أماكن تواجدهم والسماح لهم بإدلاء معلومات بوسائل خاصة لحمايتهم وتوفير السرية.

- التعاون: نصت الاتفاقية على صور مختلفة للتعاون، من بينها:

⇐ التعاون بين من شارك في ارتكاب فعل مجرم مع سلطات إنفاذ القانون، حيث تتخذ الدولة تدابير لتشجيع هؤلاء الأشخاص على تقديم معلومات مهمة في أغراض التحقيق والعمل على استرداد عائدات نشاط إجرامي، وهذا بتخفيف العقوبة أو بمنحهم الحصانة من الملاحقة القضائية.

⇐ التعاون بين السلطات الوطنية: تتخذ الدول التدابير اللازمة لتشجيع التعاون بين الإدارات العمومية والموظفين العموميين وبين الجهات المسؤولة عن التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها، وذلك بقيام الإدارات بالإبلاغ عن أي جريمة فساد، وأيضا باتخاذ تدابير لتشجيع التعاون بين القطاع الخاص والسلطات المعنية بالتحقيق.

⇐ التعاون الدولي: دعت الاتفاقية إلى تفعيل سبل وإجراءات التعاون القضائي في مجال مكافحة الفساد، وإصدار تشريعات لتنظيم تسليم المجرمين، وتوسيع نطاق المساعدة المتبادلة، وتسهيل الحصول على الأدلة وتبليغ المستندات القضائية وتقديم المعلومات واقتفاء أثر العائدات الإجرامية واسترداد الممتلكات المصادرة.

<sup>1</sup> كايد كريم الزكييات، مرجع سابق، ص. 248-249.

### 2.4.5 البنك الدولي وأهم إسهاماته في محاربة الفساد

البنك الدولي The World Bank هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية، فهو عبارة عن مؤسسة إقراض في مجال إصلاح السياسات وتمويل المشروعات، غايتها مساعدة البلدان في دمج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد الذي يساعد في تخفيف حدة الفقر في البلدان النامية. وقد بدأ نشاطه عام 1944 بالمساعدة على إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ويركز جهوده حاليا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام 2000، والتي تستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر<sup>1</sup>.

ولمساعدة الدول على مواجهة الفساد، وضع البنك الدولي عددا من الاستراتيجيات التي تهدف ليس للقضاء النهائي على هذه الظاهرة، ولكن لمساعدتها على الانتقال من حالة الفساد المنظم إلى بيئة ذات حوكمة أحسن أداءً، مما يقلل الآثار السلبية للفساد على التنمية. وتتضمن هذه الاستراتيجيات المحاور الرئيسية التالية:<sup>2</sup>

- 1) منع كافة أشكال الاحتيال والفساد في المشاريع الممولة من قبل البنك؛
- 2) تقديم العون للدول النامية التي تعتمد مكافحة الفساد لاسيما فيما يتعلق بتصميم برامج مكافحة؛
- 3) اعتبار مكافحة الفساد شرطا أساسيا لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة وتحديد شروط ومعايير الإقراض ووضع سياسة المفاوضات واختيار وتصميم المشروعات؛
- 4) تقديم العون والدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد ذلك أنه يقضي على حوالي 7% من الاقتصاد العالمي سنويا.

كما يعتبر البنك الدولي أن جدول أعمال مكافحة الفساد يعتبر جزءا مهما من حركة الحوكمة الرشيدة الأوسع نطاقا، ذلك أن الحوكمة الرشيدة هي إحدى أكثر القضايا أهمية بالنسبة لتحقيق التنمية والنمو المشترك، والفساد عندما ينتشر في المؤسسات العامة، خاصة تلك التي تقدم خدمات حيوية كالصحة والتعليم، يصبح عقبة رئيسية أمام التنمية. ومن هذا المنطلق تؤكد استراتيجية الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد التي أقرها البنك الدولي في مارس 2012، على ست ركائز لمكافحة الفساد والنهوض بقضية الحوكمة الرشيدة، وهي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> كايد كريم الزكييات، مرجع سابق، المرجع السابق، ص 174.

<sup>2</sup> علاء فرحان طالب وعلي الحسين حميدي العامري، مرجع سابق، ص 256.

<sup>3</sup> كايد كريم الزكييات، مرجع سابق، ص 176.

## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

1. إدماج قضايا الحوكمة الرشيدة بصورة أكثر انتظاما ضمن أدوات مكافحة الفساد؛
  2. دعم المؤسسات الوطنية التي تتمتع بالقدرات وتتسم بالشفافية؛
  3. التركيز بشكل أكبر وأدق على تحقيق النتائج؛
  4. استهداف إدارة المخاطر على نحو أكثر فاعلية؛
  5. تحسين نظم الحوكمة على المستوى العالمي من خلال دعم المناقشات المهمة على مستوى مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين وكذلك المبادرات العالمية كمبادرة استرداد الأموال المنهوبة؛
  6. تيسير تنفيذ جدول أعمال نظم الحوكمة الرشيدة على نطاق عمليات البنك الدولي.
- ويعمل البنك الدولي على وضع أدوات رقابة صارمة لمكافحة الفساد في المشروعات التي يمولها عبر كل من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهذا لضمان استخدام الأموال التي تصرف للبلدان المتعاملة معه في الأغراض المخصصة لها، وتشمل هذه الأدوات ما يلي:<sup>1</sup>
- وضع معايير مالية وتعاقدية صارمة بالإضافة للتحقيقات ونظام العقوبات لدى وحدته للنزاهة، كما يتم تعيين مختصين في الإدارة المالية والمشتريات في كل مشروع يسانده البنك الدولي طوال مراحل الإعداد والتنفيذ.
  - تعزيز أنشطة الفحص والتدقيق بالتدخلات المختلفة لمساعدة البلدان على بناء مؤسسات قادرة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة، وتصميم وتنفيذ برامج ناجحة لمكافحة الفساد.
  - إجراء تحقيقات في مزاعم الاحتيال في العمليات التي تمويلها مجموعة البنك الدولي، مع فرض عقوبات على المخالفين في المزاعم التي تُثبت هذه التحقيقات صحتها، حيث صدرت قرارات بمعاقبة 956 من الشركات والأفراد بالحرمان من التعامل مع البنك بين عامي 1999 و2019، وأقر البنك تطبيق 421 قرار حرمان مشترك صادرا عن بنوك تنمية متعددة الأطراف في تلك الفترة.
- كما يساعد البنك الدولي الحكومات على ردع ممارسات الفساد وكشفها من خلال مجموعة من الأدوات والمبادرات، نوجزها فيما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> البنك الدولي (2020)، صحيفة وقائع مكافحة الفساد، 19 فيفري، متاح على الرابط:

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/19/anticorruption-fact-sheet> (تاريخ الاطلاع 2020/11/26)

## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

أ. يساعد البنك الدولي الحكومات على تحسين إدارة شؤون المالية العامة، وتحسين الخدمات القضائية، وتدريب موظفي جهاز الخدمة المدنية وزيادة قدراتهم، والاستثمار في أنظمة المعلومات المالية، وتيسير وصول الجمهور العام إلى المعلومات، والحد من فرص وقوع ممارسات الفساد الإداري مثل الرشوة.

ب. يعمل البنك الدولي باستمرار على مساعدة البلدان المتعاملة معه على الاستفادة من مبتكرات التكنولوجيا كتطبيقات الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والتعلم الآلي، في معالجة مخاطر الفساد وغيرها من المشكلات المالية والتعاقدية، وفي تعزيز الثقة والخضوع للمساءلة.

ت. يقدم البنك الدولي المساندة للحكومات من أجل الحد من التدفقات المالية غير المشروعة - وهي الأموال التي ترتبط بعائدات الجريمة أو يتم نقلها أو تحويلها بطريقة غير قانونية-، وهذا بالمساعدة على تحسين أنشطة التدقيق والمراجعة، والمساعدة في السياسات المتصلة بإدارة المالية العامة، والتهرب الضريبي، والمشتريات الحكومية، وتسهيل التبادل التجاري وعبور الحدود، وإدارة الموارد الطبيعية، وتنظيم الأنشطة الاقتصادية، كما يعمل على ابتكار أدوات جديدة لرصد وقياس هذه التدفقات على مستوى البلدان والمناطق.

ث. يساعد البنك الدولي البلدان على تحديد المخاطر المتصلة بغسل الأموال والتصدي لها، وعلى فهم مدى تعرضها لكثير من الأنشطة التي تؤدي إلى التدفقات المالية غير المشروعة، حيث طور أداة لتقييم المخاطر الوطنية والتي تركز على تحديد كل المخالفات التي تتولد عنها عائدات غير مشروعة، ومنها الفساد والتهرب الضريبي والجريمة المنظمة والجرائم البيئية.

ج. يعمل البنك الدولي كذلك على تحسين الوصول إلى المعلومات عن الملاك الحقيقيين للكيانات العامة للحيلولة دون إنشاء الشركات الوهمية ولتقوية تبادل المعلومات الضريبية، ويساعد الحكومات أيضا على بناء أنظمة تتعلق بإفصاح المسؤولين الحكوميين عن مصادر دخلهم وممتلكاتهم، وعلى الحماية من غسل الأموال. وترمي جهود بناء الشفافية والمساءلة هذه أيضا إلى ضمان الإشادة بالمسؤولين الحكوميين والشركات الذين يتسمون بنظافة اليد مع توقيع الجزاء على الفاسدين والجرمين.

<sup>1</sup> البنك الدولي (2020)، مرجع سابق.

## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

هذا وقد ساعدت مبادرة استرداد الأموال المسروقة -وهي شراكة بين البنك الدولي وبين الأمم المتحدة- في تجميد أو استعادة حوالي مليار دولار من الأموال المسروقة. وفي ديسمبر 2017، نظمت المبادرة أول منتدى عالمي بشأن استرداد الأموال المنهوبة الذي عقدته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتركز على نيجيريا وسري لانكا وتونس وأوكرانيا، وتم توقيع مذكرة تفاهم بين نيجيريا وسويسرا والبنك الدولي بشأن إعادة 321 مليون دولار من الأموال المستردة، بالإضافة لإنشاء مكاتب لاسترداد الأموال وإدارتها في أوغندا وتنزانيا ومولدوفا وأوكرانيا. والجدول الموالي يلخص التسلسل الزمني لعمل البنك الدولي في مكافحة الفساد.

## الجدول 5: التسلسل الزمني لعمل البنك الدولي في مكافحة الفساد

الفترة	المبادرة	تفاصيل المبادرة
1996	أول تصريح عن مكافحة سرطان الفساد يصدر عن رئيس لمجموعة البنك الدولي	عرض رئيس مجموعة البنك الدولي آنذاك جيمس وولفنسون في كلمته في الاجتماعات السنوية، مساعدات من البنك للحكومات التي ستنفذ برامج وطنية لردع الممارسات الفاسدة مؤكدا على ضرورة "معالجة سرطان الفساد".
2001	إنشاء إدارة النزاهة المؤسسية	ينصب دور هذه الإدارة في التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد في العمليات التي تمولها مجموعة البنك الدولي وتتابع فرض عقوبات عند ثبوت سوء التصرف.
2007	مبادرة استرداد الأموال المسروقة (StAR)	من خلال شراكة بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، ومجموعة البنك الدولي. تعمل المبادرة مع البلدان النامية والمراكز المالية لمنع غسل عائدات أعمال الفساد وتسهيل رد الأموال المسروقة بشكل أسرع وأكثر منهجية.
2010	اتفاق نافذة الحرمان المشترك	اتفقت خمسة بنوك تنمية متعددة الأطراف على أن الكيانات التي يعاقبها أحد بنوك التنمية متعددة الأطراف بالحرمان ستعاقبها البنوك الأخرى على نفس المخالفة، وهذا لضمان أن من يسرق من أي مؤسسة مالية دولية سيعاقبه الجميع. وفي السنة المالية 2018، أقرت مجموعة البنك الدولي تطبيق 73 قرار حرمان مشتركاً صادراً من بنوك تنمية أخرى متعددة الأطراف.
2010	مجانية البيانات المفتوحة للبنك الدولي	تتيح هذه المبادرة الوصول إلى البيانات المجانية المفتوحة التي كانت من قبل مقصورة على الاستخدام التجاري، ولم تكن متاحة إلا بدفع رسوم مالية. وزاد استخدام بيانات البنك الدولي بمقدار 10 أضعاف، ويصل إليها أكثر من 30 مليون شخص سنوياً.
2014	إقرار مشاركة المواطنين في برامج البنك الدولي	اتخذ البنك الدولي خطوات لوضع مشاركة المواطنين في إطار مؤسسي في كل برامجه لأن هذه المشاركة قد تساعد على تحسين مستويات تقديم وجودة الخدمات العامة، والارتقاء بإدارة المالية العامة، وتحقيق مزيد من الشفافية والخضوع للمساءلة والاحتواء الاجتماعي.
جارٍ تنفيذه	تطوير استخدام التكنولوجيا الحكومية	يهدف هذا البرنامج إلى جعل العمليات والخدمات الحكومية تتسم بالبساطة والشفافية والكفاءة وذلك باستخدام مبتكرات التكنولوجيا. فدمج تقنيات البيانات

## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

الضحمة والذكاء الاصطناعي والبلوك تشين (البيانات المتسلسلة) في أنظمة تنفيذ العمليات الحكومية الرئيسية (مثل إدارة المالية العامة، والرصد والتقييم، وتحصيل الضرائب) قد يساعد على كشف أنماط الفساد ومنعها. وقد يفيد استخدام تقنيات رقمية في تقديم الخدمات العامة للمواطنين ومنشآت الأعمال في تقليل التعاملات بين البشر ومن ثم الحد من فرص طلب رشى والحصول عليها.		
--	--	--

المصدر: البنك الدولي (2020)، صحيفة وقائع مكافحة الفساد، 19 فيفري، متاح على الرابط:

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/19/anticorruption-fact-sheet> (تاريخ

الاطلاع 2020/11/26)

### 3.4.5 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأهم إسهاماتها في محاربة الفساد

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development هي منظمة متداخلة مع الحكومات تضم 30 دولة تسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي، الازدهار، والتوظيف من خلال التعاون وحوار السياسات بين أعضائها.<sup>1</sup> وتعد المنظمة منبرا يتيح للحكومات فرصة مقارنة خبرة وضع السياسات، والبحث عن الحلول للمشاكل المشتركة، وتحديد الممارسات الجيدة وتنسيق السياسات المحلية والعالمية.<sup>2</sup> وتطور المنظمة غالبا توصيات وقرارات غير ملزمة لتحسين تنفيذ السياسات والتي يمكن أن تؤدي إلى وضع معاهدات ملزمة.

وتتمثل أهم إسهامات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في محاربة الفساد في مكافحة الفساد في المعاملات التجارية الدولية، والعمل على إرساء المنافسة على أسس عادلة بالنسبة لجميع الشركات. حيث أدرجت المنظمة مسألة الفساد الدولي في جدول أعمالها في 1989 بناء على طلب من الولايات المتحدة. فقد سنت الولايات المتحدة قانون الممارسات الفاسدة في الخارج الذي جرم قيام المواطنين الأمريكيين أو المقيمين في أمريكا أو الشركات الأمريكية بتقليل الرشوة إلى المسؤولين الحكوميين الأجانب بغرض إبرام صفقات. وقد اشتكت الشركات الأمريكية من أنها تخسر صفقات أمام شركات من بلدان أخرى غير مقيدة في توظيفها للرشوة

<sup>1</sup> نيكولا اليرمان كاشيه، تعزيز ميثاق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ، متاح على الرابط: <https://www.oecd.org/mena/competitiveness/41054450.pdf> (تاريخ الاطلاع 2020/11/26)

<sup>2</sup> منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2011)، تقدم الإدارة العامة في إطار إصلاح السياسات بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا-دراسات حالة حول إصلاح السياسات، متاح على الرابط: <https://www.oecd.org/mena/governance/48634357.pdf> (تاريخ الاطلاع 2020/11/26)

## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

لهذه الغاية<sup>1</sup>. وبطبيعة الحال، فإن جهود بلد واحد لا يمكنها أن تضع حدا للفساد، حيث قامت المنظمة في هذا المجال باعتماد ميثاق لمحاربة الرشوة عام 1997، ودخل موضع التنفيذ عام 1999. وصادق على هذا الميثاق بحلول عام 2008، بالإضافة لكل الدول الاعضاء في المنظمة، سبعة دول أخرى من غير الدول الأعضاء. وبموجب هذا الميثاق تلتزم الدول الموقعة عليه بمحاربة توفير الرشاوى من قبل مواطنيها (أفراد أو شركات) إلى موظفين عموميين أجنب، وكذلك الموظفين العاملين في أقطار ليست عضوة في ميثاق مكافحة الرشوة، وهذا من أجل تحجيم المنافسة غير العادلة في صفقات الأعمال العالمية ودعمًا للتنمية.<sup>2</sup>

كما أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شهر ماي 1996 توصيات خاصة بمكافحة الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات، والتي تدعو إلى اعتماد مجموعة من الشروط والتدابير لمنع الممارسات الفاسدة في المشتريات التي يتم تمويلها بمساعدات خارجية، ودعت التوصيات الدول الأعضاء إلى التعاون مع الدول المستفيدة من التمويل، مع المؤسسة الإنمائية الدولية لتطبيق هذه التوصيات، بالإضافة إلى ذلك تقوم المنظمة بمساعدة الدول الأعضاء على تطوير إطار عمل فاعل لتعزيز استقامة الموظفين الرسميين، وزيادة كفاءة أدائهم.<sup>3</sup>

#### 4.4.5 منظمة الشفافية العالمية وأهم إسهاماتها في محاربة الفساد

تعتبر منظمة الشفافية العالمية Transparency International من المنظمات الرائدة في محاربة الفساد، تأسست عام 1993 ومقرها برلين، وهي منظمة دولية غير حكومية تضم 100 فرع محلي،<sup>4</sup> وهي مدعومة بصورة رئيسة من خبراء سابقين في البنك الدولي وممولة من العديد من المنظمات الدولية والأوروبية والأمريكية. تنظر منظمة الشفافية الدولية للفساد كعقبة رئيسية للتنمية، لذلك تعمل على خلق دعم شعبي لبرامج محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والمحاسبة على المسؤولين في الحكومات، وكذلك لتساعد الأفراد والدول على محاربة الفساد بعد أن انتشر سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، وعجز المؤسسات الوطنية عن محاربه ومواجهته، خاصة وأنه امتد من تقويض جهود التنمية المحلية إلى الجهود الدولية في مجال المنح والمعونات

<sup>1</sup> كارولين إرفين (1997)، إجراءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل مكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية، الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التنمية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، متاح على الرابط: <http://www.transparency.org.kw.au>

<sup>2</sup> [ti.org/upload/books/266.pdf](http://ti.org/upload/books/266.pdf) (تاريخ الاطلاع 2020/11/26)

<sup>3</sup> نيكولا اليرمان كاشيه، مرجع سابق.

<sup>4</sup> كايد كرم الركيبات، مرجع سابق، ص 189.

<sup>4</sup> منظمة الشفافية العالمية، عبر الرابط: <https://www.transparency.org/en/about> (تاريخ الاطلاع 2020/11/27)

محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

والقروض.<sup>1</sup> والمنظمة لا تتولى التحقيق على قضايا فساد معينة، أو على الأفراد، بل تطور وسائل مكافحة الفساد، وتعمل مع منظمات المجتمع المدني، والشركات والحكومات لتنفيذها. ويتمثل نجاح المنظمة بوضع موضوع الفساد على أجندة العالم ومؤسساته الدولية، كما أنها لعبت دور أساسي في تقديم ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد الرشوة.<sup>2</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن لمنظمة الشفافية الدولية مجموعة من المبادئ الإرشادية، من أهمها:

أ. إدراك أن مخاطر الفساد تتعدى حدود الحالات الفردية، ولذا فهناك مسؤولية مشتركة وعامة لمحاربه؛

ب. اعتبار الحركة ضد الفساد حركة عالمية تتجاوز النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية داخل كل دولة؛

ت. الاهتمام بمبادئ المشاركة واللامركزية والتنوع والمساءلة والشفافية؛

ث. عدم التحزب؛

ج. بناء تحالفات على المستوى المحلي والإقليمي تضم الحكومات، المجتمع المدني، والقطاع الخاص من أجل محاربة الفساد الداخلي والخارجي؛

ح. تجميع وتحليل ونشر المعلومات وزيادة الوعي العام بالأضرار المهلكة للفساد على الإنسان والتنمية الاقتصادية.

ومن أهم إسهامات منظمة الشفافية العالمية في مكافحة الفساد تطويرها لوسائل جديدة للتعامل مع الظاهرة، ومن أهم هذه الوسائل:<sup>3</sup>

— جمع المعلومات والقيام بدراسات عن ظاهرة الفساد وتطوير أساليب جديدة لقياسها، بالإضافة لإصدارها لتقرير سنوي شامل عن الفساد في العالم في مختلف المجالات Global Corruption Barometer.

<sup>1</sup> علاء فرحان طالب وعلي الحسين حميدي العامري، مرجع سابق، ص 189.

<sup>2</sup> كايد كرم الركيبات، مرجع سابق، ص 183.

<sup>3</sup> علاء فرحان طالب وعلي الحسين حميدي العامري، مرجع سابق، ص 191.

## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

- تقدم المنظمة استشارات فنية تطوعية لتشخيص ومكافحة الفساد، كما أصبحت المنظمة بمثابة سكرتارية فنية مكلفة بالتحضير لمؤتمرات متعلقة بالفساد ومكافحته.
- تتعاون المنظمة مع المؤسسات التجارية والمالية والدولية ذات السمعة الممتازة، وفي إطار ما يعرف بمشروع "اعرف زبائنك" وذلك لبلورت قواعد عامة تساعد على مكافحة الفساد، وقد تجسدت هذه الجهود بتوقيع اتفاقية أو مبادئ Wolfs berg Principles وهي مبادئ وقعتها عدد من البنوك من أجل تحسين صورتها لدى الزبائن وطمأنتهم إلى التزامها بمراعاة أكبر قدر من الشفافية والنزاهة في التعامل مع كافة الأطراف.
- تلعب المنظمة دور الضاغظ لدى المنظمات الدولية الحكومية وتجسد جهودها في إبرام العديد من المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بمكافحة الفساد.

والجدول التالي يلخص التسلسل الزمني لعمل المنظمة في مكافحة الفساد من تاريخ تأسيسها إلى الآن.

## الجدول 6: التسلسل الزمني لعمل منظمة الشفافية العالمية في مكافحة الفساد

الفترة	المبادرة	تفاصيل المبادرة
1993	إنشاء المنظمة والاعتراف بالفساد	بعد أن شاهد تأثير الفساد خلال عمله في شرق إفريقيا، أنشأ المسؤول المتقاعد بالبنك الدولي، بيتر إيجن وتسعة من حلفائه، منظمة صغيرة للتعامل مع الفساد تأسست بموجبها منظمة الشفافية الدولية مع سكرتارية في برلين.
1995	نشر مؤشر مدركات الفساد في القطاع العام	نشرت المنظمة أول مؤشر مدركات الفساد في 45 دولة حسب مستوى الفساد الملحوظ في قطاعها العامة، مما أدى إلى زيادة الوعي العام بالفساد وإثارة المنافسة بين البلدان لتحسين نتائجها.
1996	تبني توصيات المنظمة من طرف الهيئات الدولية وإصدار أول كتاب للمنظمة	نجحت المنظمة في نقل الفساد للنقاش في الساحة الدولية وعلى مستوى المنظمات الدولية الكبرى بعدما كان موضوعا محظورا. حيث تحدث البنك الدولي عن "سرطان الفساد" وجعل مكافحة الفساد شرطا للحصول على المساعدة الدولية. كما تبنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توصيات المنظمة التي حثت الأعضاء على إنكار الخضم الضريبي للرشاوى الأجنبية، حيث كانت العديد من الشركات تقوم بانتظام بشطب الرشاوى باعتبارها نفقات تجارية في الإقرارات الضريبية الخاصة بها. كما اعتمدت منظمة الدول الأمريكية أول اتفاقية إقليمية من نوعها لمكافحة الفساد. كما أصدرت المنظمة أول كتاب لها ساعد في ترسيخ نهجها النظامي لمكافحة الفساد.
1997	النجاح في تجريم الرشوة الأجنبية	تمكنت المنظمة من دفع 34 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسن وإنفاذ قوانين تحظر دفع رشاوى للسلطات في البلدان الأخرى، حيث يمكن مقاضاة أي شخص يخالف اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بموجب القوانين الجنائية الوطنية. نتيجة لهذه الاتفاقية، دفعت الولايات المتحدة 1.56 مليار دولار

## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

أمريكي كغرامات رشوة أجنبية في عام 2014 وحده.		
يقوم مؤشر دافعي الرشوة بفحص جانب العرض للرشوة، حيث يسمح بتصنيف البلدان حسب ميل الشركات الواقعة ضمن ولايتها القضائية لرشوة الحكومات الأجنبية من أجل الحصول على المشاريع.	إصدار مؤشر دافعي الرشوة	1999
قامت المنظمة من خلال العمل مع 11 بنك دولي رئيسي بإنشاء مبادئ Wolfsberg لمكافحة غسيل الأموال، التي توضح الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك في جهود مكافحة الفساد إذا تبنت معايير "اعرف عميلك" بشكل أفضل. بالإضافة لتنظيم أول جائزة للنزاهة (الآن جائزة مكافحة الفساد العالمية) لتكريم شجاعة وتصميم الأفراد والمنظمات التي تكافح الفساد في جميع أنحاء العالم. كما نشرت المنظمة كتاب محدث حدد مفهوم نظام النزاهة الوطني، وهو نهج شامل للشفافية، يحلل المؤسسات الرئيسية في المجتمع من الشرطة والمحاكم إلى البرلمانات ووسائل الإعلام والأعمال وكيفية تأثيرها على الفساد.	إنشاء مبادئ مكافحة غسيل الأموال ونظام النزاهة الوطني وتبني معايير مبادرة "اعرف عميلك"	2000
ساهمت أعمال المنظمة في اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) والتوقيع عليها من قبل 140 دولة. كما تم افتتاح مراكز الدعوة والاستشارة القانونية (ALACs) التابعة للمنظمة، حيث يمكن للمواطنين الإبلاغ عن الفساد والعتور على الدعم لتحديده، واستخدم أكثر من 200000 شخص ALAC للإبلاغ عن الفساد حتى الآن.	المساهمة في اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وافتتاح مراكز الدعوة والاستشارة القانونية (ALAC)	2003
تعاونت المنظمة مع ثلاث منظمات غير حكومية أخرى لإنشاء شبكة سلامة المياه (WIN) والتي تعتبر كمنظمة مستقلة، مع أمانة تستضيفها TI-S في برلين. تعمل WIN على تعزيز النزاهة في مجال المياه والصرف الصحي في جميع أنحاء العالم. كما تم توسيع نطاق بحث المنظمة: صنف مؤشر مدركات الفساد 163 دولة، وشمل مقياس الفساد العالمي 60 دولة، وفحص مؤشر دافعي الرشوة 30 دولة مصدرة رائدة وتم نشر 10 تقييمات جديدة لنظام النزاهة الوطني.	التركيز على إشكالية الماء	2006
نشرت المنظمة أول تقرير مرحلي لتقييم مجموعة الدول الثماني بشأن تنفيذ التزاماتها في مكافحة الفساد وخلصت إلى أن: "الخطاب يفوق الفعل".	نشر تقرير مرحلي يقيم التزام مجموعة الدول الثمانية في مكافحة الفساد	2007
نشرت المنظمة تقريرها الأول عن الشفافية في صناعة النفط والغاز للتحقق من شفافية المدفوعات من الشركات إلى الحكومات للحصول على حقوق استخراج الموارد.	نشر تقرير عن الشفافية في صناعة النفط والغاز	2008
بدأت المنظمة أكبر تقييم لنظام النزاهة الوطني (NIS)، حيث أجرت الدول الأوروبية تقييمات وطنية كجزء من مشروع مشترك.	تقييم نظام النزاهة الوطني لعدة دول أوروبية	2010
أنشأت المنظمة الاتحاد العالمي لمكافحة الفساد (GACC)، وهو شراكة تجمع بين المنظمة والصحافة الاستقصائية من مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد (OCCRP). حيث قدمت GACC مساهمات كبيرة نحو تغيير السياسة استجابة لفضائح المال مقابل النفوذ وخطط غسيل الأموال العالمية.	إنشاء المنظمة للاتحاد العالمي لمكافحة الفساد (GACC)	2017

## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

2018	عقد المنظمة للمؤتمر الدولي لمكافحة الفساد (IACC)	عقدت المنظمة المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد (IACC) في كوينهاغن، حيث اجتمع أكثر من 1600 مشارك من رواد مكافحة الفساد لمناقشة الأبحاث الجديدة والأساليب المبتكرة. في IACC، أصدر الوزراء والقادة من مختلف القطاعات التزامات وبيانا مشتركا لتعزيز جهود مكافحة الفساد.
------	--	---

المصدر: بتصرف من منظمة الشفافية العالمية، على الرابط: <https://www.transparency.org/en/our-story>

(تاريخ الاطلاع 2020/11/27)

## 5.4.5 المبادرات العربية في محاربة الفساد

تعد وثيقة مؤتمر مكتبة الإسكندرية الذي انعقد بين 12 و 14 مارس 2004 حول قضايا الإصلاح العربي-الرؤية والتنفيذ-، من أهم الإسهامات في مكافحة الفساد على مستوى المنطقة العربية. فهو مبادرة غير مسبوقه استهدفت بلورة موقف عربي خالص حول قضايا الإصلاح وأولوياتها دون أي تدخل أجنبي، واقتراح آليات للمتابعة، واستمرار مشاركة المجتمع المدني في التنفيذ. وشاركت في الدعوة لهذا المؤتمر بالإضافة لمكتبة الإسكندرية، خمس هيئات عربية هي: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مجلس الاعمال العربي، منتدى البحوث الاقتصادية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومنظمة المرأة العربية، كما شارك في هذا المؤتمر 170 مفكرا ومثقفا عربيا. وانبثقت عن هذا المؤتمر وثيقة الإسكندرية التي تعتبر وثيقة سياسية-اقتصادية-اجتماعية-ثقافية مترابطة ومتكاملة، تعبر عن رؤية المجتمع المدني العربي للإصلاح وأولوياته. وتضمنت هذه الوثيقة مجموعة من آليات الحد من آثار الفساد بالنسبة لكل محور من المحاور الأربعة للإصلاح الشامل، نوجزها في الجدول التالي:

## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

## الجدول 7: آليات الإصلاح للحد من الفساد حسب وثيقة الإسكندرية

آليات الإصلاح	محاوير الإصلاح الشامل
	<p>الإصلاح السياسي</p> <p>من متطلباته الإصلاح الدستوري والتشريعي، والذي يتحقق من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية؛</li> <li>- إقامة انتخابات دورية حرة تضمن عدم احتكار السلطة وتضع سقف زمني لتولي الحكم؛</li> <li>- تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا؛</li> <li>- إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي.</li> </ul> <p>كما يتطلب إصلاح المؤسسات والهياكل وذلك من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون؛</li> <li>- التصديق على المواثيق الدولية والعربية المرتبطة بحقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية وحقوق المرأة والطفل؛</li> <li>- تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية؛</li> <li>- إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني؛</li> <li>- تشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق.</li> </ul>
	<p>الإصلاح الاقتصادي</p> <p>يتطلب إصلاح التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني، ويتحقق ذلك من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الإعلان عن خطط واضحة وبرامج زمنية محددة للإصلاح المؤسسي والهيكلي مع تحديد دقيق لدور الدولة بما يجعلها محفزة للنشاط الاقتصادي وموفرة للبيئة الملائمة لذلك؛</li> <li>- الالتزام بخطط واضحة لإحداث تغيير جذري في الجهاز الإداري الحكومي وتقليص البيروقراطية، ورفع كفاءة العمل في الجهات الحكومية التي تتعامل مع المستثمرين والمصدرين والمستوردين؛</li> <li>- تشجيع برامج الخصخصة بما في ذلك القطاع المصرفي وفقا للضوابط القانونية التي تحقق المصلحة العامة وتقليص الاستثمارات الحكومية ما عدا القطاعات الاستراتيجية والسلع ذات النفع العام؛</li> <li>- تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمارات لتعظيم مساهمته في فرص التشغيل؛</li> <li>- وضع معايير وقواعد للارتقاء بنوعية المنتجات الوطنية وتأسيس مجالس لدعم القدرة التنافسية؛</li> <li>- إرساء قواعد الحكم الجيد للنشاط الاقتصادي؛</li> <li>- إصدار تشريعات تلزم الجهات المصدرة للبيانات والمعلومات الاقتصادية بإتاحتها وتيسير الحصول عليها وفقا لقواعد واضحة للإفصاح؛</li> <li>- مراعاة الحفاظ على البيئة في الأنشطة الاقتصادية؛</li> <li>- إيجاد الآليات المناسبة لتدريب العاملين في المجال الاقتصادي.</li> <li>- التصدي الحاسم للمشكلات المعيقة للاستثمار العربي والأجنبي</li> </ul>
	<p>الإصلاح الاجتماعي</p> <p>وذلك بالعمل على تحقيق الأهداف التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تطوير القيم الإيجابية التي تساهم في بناء الفرد المتميز المستقل القادر على ممارسة حرياته وخياراته بمسؤولية كقيم الاستقلالية والحوار والتفاعل الإيجابي؛</li> <li>- تأكيد دور الإعلام في إعادة بناء القيم المساندة للتطوير والتحديث كقيم المساواة والتسامح وقبول الآخر وقيم الدقة</li> </ul>

## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

<p>والإتقان والالتزام؛</p> <p>- توجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة وتوفير المناخ المساند لذلك؛</p> <p>- تطوير التعليم وتطوير استراتيجيات البحث العلمي وتوفير البنية الأساسية للتطوير التكنولوجي ودعم العمل الحر والمبادرة الخلاقة في مجالات الابتكار والإبداع.</p>	
<p>وذلك من خلال:</p> <p>- تحديد الخطاب الديني سعياً إلى تجديد الطابع الحضاري التنويري للدين؛</p> <p>- تهيئة المناخ الثقافي لتحقيق التطوير الديمقراطي وتداول السلطة سلمياً؛</p> <p>- تحديد الخطاب الثقافي وتحليله من الرواسب المعيقة لتقبل الاختلاف والحوار؛</p> <p>- العمل على إلغاء أشكال الرقابة على النشاط الفكري والثقافي بما يدعم حرية الفكر ويجرك الإبداع بعيداً عن أي وصاية؛</p> <p>- الحفاظ على اللغة العربية وتحديث آليات تكيفها مع التقنيات الرقمية الجديدة في عصر المعلومات؛</p> <p>- تنشيط التبادل الثقافي القومي.</p>	الإصلاح الثقافي

المصدر: بتصرف من كايد كريم الركيات، مرجع سابق، ص ص 252-257.

كما حاولت الدول العربية القيام ببعض الجهود فيما يتعلق بمكافحة الفساد خارج اتفاقية الإسكندرية، يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>1</sup>

- انعقاد مؤتمر وزراء الداخلية العرب عام 1987؛
- انعقاد مؤتمرات بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية في القاهرة عام 1999 وخصصت حلقة كاملة من هذا المؤتمر لموضوع الفساد ثم تلاه مؤتمر في بيروت عام 2002؛
- انعقاد بعض المؤتمرات في الجامعة العربية.

## 5.5 سنغافورة: نموذج دولي في مكافحة الفساد

تعتبر سنغافورة من أفضل نماذج مكافحة الفساد، ذلك أنها استطاعت أن تتحول في فترة قياسية من دولة فاسدة تماماً في منتصف القرن الماضي -عند تولي رئيس الوزراء Lee Kuan Yew الحكم سنة 1959-<sup>\*</sup> إلى مصاف الدول الأكثر شفافية في العالم.<sup>2</sup> فسنغافورة تعتبر من بين دول العالم الأكثر خلواً من الفساد باحتلالها

<sup>1</sup> منصف شرقي، تجارب دولية في مكافحة الفساد الإداري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 1، جامعة قسنطينة 2، ص ص 171-191.

\* لقد بدأت محاربة الفساد في سنغافورة بالقرار السياسي الذي أطلقه Lee Kuan Yew منذ توليه الحكم بقوله: "إننا لا ننظر لعملية السيطرة على الفساد على أنها مجرد قضية أخلاقية وإنما حاجة، وأن المحافظة على أن تبقى نظيفاً وتنبذ الأشخاص القابلين للرشوة يعد من المبادئ القيادية للحكومة".

<sup>2</sup> حمدي باشا نادية ومحاجبة نصيرة، تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الإداري على ضوء التجربة السنغافورية، الملتقى الدولي حول تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج المحروقات، جامعة البليدة 2، 27-28 نوفمبر 2018.

محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

المراتب العشرة الأولى عالميا حسب مؤشر مدركات الفساد لعام 2019، حيث تحصلت على مجموع 85 نقطة من أصل 100، مما يدفعنا للتطرق للعوامل التي مكنت هذا البلد -الصغير الحجم الكبير الإنجازات- من الحد من هذه الظاهرة واستعراض الخطوات العملية الفعالة التي أوصلته إلى المستويات العليا في مكافحته. والجدول 8 يظهر تطور مؤشر مدركات الفساد في سنغافورة خلال الثمانية سنوات الأخيرة.

الجدول 8: تطور مؤشر مدركات الفساد في القطاع العام في سنغافورة للفترة 2012-2019

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرتبة العالمية	176/5	177/5	175/7	168/8	176/7	180/6	180/3	180/4
عدد النقاط من 100	87	86	84	85	84	84	85	85

المصدر: Transparency International, Corruption Perceptions Index 2012-2019.  
Available at: <https://www.transparency.org/research/cpi/overview> (19/11/2020)

### 1.5.5 العوامل التي ساعدت في الحد من الفساد

يمكن إجمال أهم العوامل التي أدت إلى انخفاض حجم الفساد الإداري والمالي في سنغافورة في النقاط التالية:<sup>1</sup>

#### أ- العوامل السياسية: وتتمثل في:

- استقرار النظام السياسي ونزاهة الطبقة السياسية؛
- وجود نظام ديمقراطي وشفافية؛
- الإعانات والمساعدات الحكومية التي تشكل عنصر التوازن والاستقرار الاجتماعي في الدولة والتي تتعلق بمشروعات الإسكان الحكومي منخفضة الإيجار ونظام التأمينات الاجتماعية والحقوق التعاقدية مكفولة لجميع المواطنين،.

#### ب- العوامل الاجتماعية: وتشمل:

- ثقافة المجتمع وتماسكه وإشاعة السلوك التعاوني؛
- وجود منظومة القيم والمبادئ المناهضة للفساد والتي تترجم إلى قوانين يلتزم بها جميع الأفراد؛
- الاهتمام بالتعليم كماً ونوعاً مما خلف تراكماً رأسمالياً بشريا في فترة قصيرة.

<sup>1</sup> هاشم الشمري وإيثار الفتلي، مرجع سابق، ص 204-208.

## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

## ج- العوامل الاقتصادية: تتضمن ما يلي:

- الأجور الجيدة وتناسبها مع الأداء المقدم من قبل العاملين في القطاعين العام والخاص؛
- نظام خدمة مستند إلى الكفاءة؛
- استخدام مبدأ التعويضات للعاملين بما يضمن مستوى معيشي لائق؛
- الاستقرار الاقتصادي الكلي؛
- توزيع الموارد على نحو أكثر عدالة؛
- تفضيل القطاعات التي تخلق فرص عمل جيدة وتزيد الإنتاجية وعلى رأسها قطاع الخدمات.

## د- العوامل التشريعية والإدارية والتنظيمية: وتشمل:

- قوانين صارمة تركز على سلسلة من الإجراءات العقابية وهيكل قوية ومنظمة؛
- إدارة ذات أداء عالي تقدم الفرص بالتساوي بين جميع الأطراف؛
- إيجاد نظام حوافز يوفر الإطار الملائم للعمل بالنسبة للموظفين كالمراجعة الدورية لسلم الأجور.

## 2.5.5 آليات مكافحة

استطاعت سنغافورة أن تكون من بين العشرة دول الأقل فسادا في العالم في العقد الأخير، وهذا بالاعتماد على استراتيجية مكافحة مبنية على مجموعة من الآليات العلاجية والوقائية والتي سمحت بتخفيض الفساد الإداري والمالي إلى أدنى حد، وتتمثل معالم هذه الاستراتيجية في النقاط التالية:<sup>1</sup>

## أ- الآليات العلاجية: ركزت على أربعة أعمدة رئيسية هي:

– استخدام التكنولوجيا الذكية: وهذا لتفادي الاتصال المباشر المتكرر بين الإدارة والمواطنين والذي يفتح الباب أمام المعاملات غير المشروعة حيث تحولت سنغافورة من نظام الإدارة التقليدية إلى تطبيقات الحكومة الإلكترونية وذلك باستخدام أحدث أساليب تقنيات المعلومات والاتصالات، والتي سمحت بتخفيض حدة الفساد الإداري من خلال:

<sup>1</sup> حمدي باشا نادية ومحاجبة نصيرة، مرجع سابق.

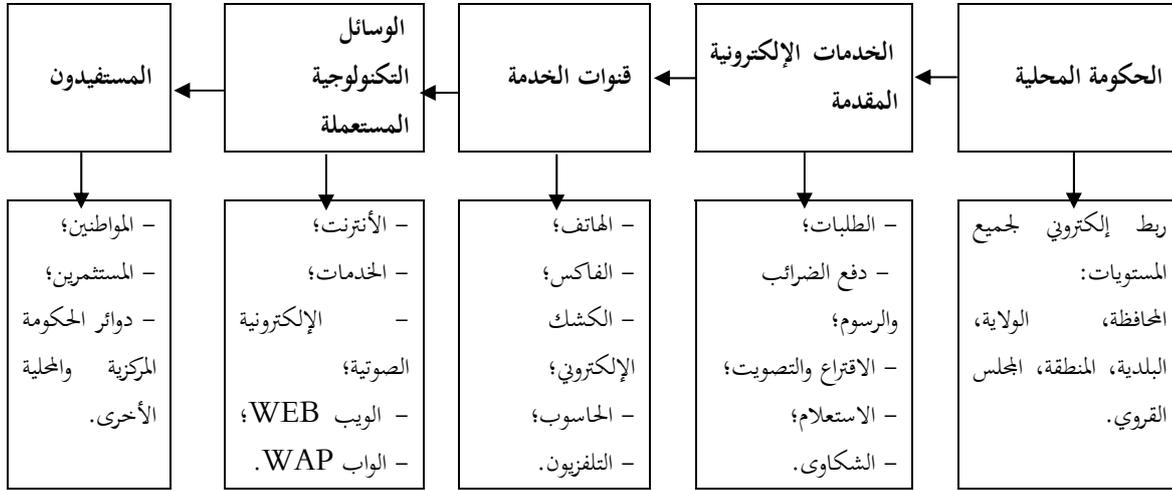
## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

- تبسيط الإجراءات وتقليل المعاملات وتخفيض وقت الأداء وتقليص الأخطاء والمخالفات نظرا لسهولة ويسر النظام ودقته؛

-تقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال.

ويمكن توضيح الإطار الشمولي للحكومة الإلكترونية في سنغافورة في الشكل التالي:

## الشكل 3: الإطار الشمولي للإدارة الإلكترونية في سنغافورة



المصدر: هاشم الشمري وإيثار الفتلي، مرجع سابق، ص 217.

- قوانين شاملة، صارمة وراذعة للفساد: سنت سنغافورة قانون مكافحة الفساد عام 1960،<sup>1</sup> وذلك

بهدف تغليظ العقوبة على الفاسدين والتي وصلت حتى السجن لمدة خمس سنوات أو غرامة مالية قد تصل إلى 100000 دولار، كما أن كل من ثبت إضراره بالمال العام عليه أن يقوم برد ما أهدره، سواء رشوة أو اختلاس، هذا بجانب العقوبات التي تفرضها المحكمة.

ويعد أهم ما ميز الإطار القانوني لمواجهة الفساد في سنغافورة هو المرونة، بحيث خضع لتعديلات عديدة استجابة للتغيرات في البيئة، علاوة على شموله لجميع أنواع الفساد عاما كان أو خاصا، وتطبيقه على كل مواطني سنغافورة حتى من العاملين بالخارج، سواء في السفارات، أو في منظمات خارجية تابعة لسنغافورة، وعدّ أي انتهاكات خارجية للنزاهة بمنزلة انتهاك يحدث داخل سنغافورة.

<sup>1</sup> هاشم الشمري وإيثار الفتلي، مرجع سابق، ص 214.

## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

وعلاوة على قانون مكافحة الفساد، تم استحداث جملة من القوانين، مثل قانون إعلان الأموال والممتلكات، إذ يلزم كل مسؤول حكومي أن يقدم بيانا سنويا بتاريخ تعيينه في المنصب الذي يشغله، عن حجم أمواله واستثماراته في البنوك والمؤسسات، بما في ذلك الأموال العائدة لزوجته وأبنائه<sup>1</sup>.

كما أن تنفيذ القوانين يتم على نحو صارم فالفساد ليس فقط مجرد جريمة ارتكبتها الشخص الذي حصل على الأموال أو الاستثمارات بطريقة غير مشروعة وإنما أيضا تعد جريمة للشخص الذي أعطاها له<sup>2</sup>.

كما تم تطبيق أحكام وأنظمة رادعة للسلوك الفاسد، فقد ضمن النظام القضائي وضع أحكام غير مهادنة أو متساهمة مع السلوك الفاسد، وذلك دون الإخلال بنظام عدالة شفاف يضمن في الوقت نفسه وجود دفاع عن المتهمين، وفي الوقت ذاته هناك نظام ادعاء قوي. كما تم وضع أحكام أسهمت إلى حد كبير في ردع من لديه نيات محتملة لارتكاب سلوك فاسد.

**- الحرص على كفاءة الجهاز الإداري:** بوضع معايير محددة تتعلق بالسلوكيات المقبولة من جهة، ووضع معايير تتعلق بالتنفيذ من جهة أخرى. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى مجموعة من الإجراءات التي يتخذها القطاع العام من أجل ضبط العلاقة بينه وبين مختلف الأطراف المتعاملة معه والتي من شأنها محاربة مختلف مظاهر الفساد الإداري، نذكر منها<sup>3</sup>:

- (1) منع اقتراض موظف القطاع العام أموالا من أي مراجع له مصلحة في مكان العمل؛
  - (2) يجب أن لا يتجاوز الدخل الثانوي لموظف القطاع العام ثلاث مرات دخله الشهري؛
  - (3) على الموظف العام أن لا يستعمل المعلومات الرسمية لمصلحته الخاصة؛
  - (4) على الموظف العام أن يعلن عن جملة الأصول التي يملكها عند بداية ونهاية العام؛
  - (5) حظر قبول موظفي القطاع العام لأية هدايا من المواطنين تحت أي مسمى.
- إلى جانب بعض الإجراءات الوقائية التي سنتطرق لها لاحقا.

<sup>1</sup> أحمد محروس خضير (2017/28/24)، حدود تطبيق التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد ببلدان أخرى، السياسة الدولية، دورية متخصصة في الشؤون الدولية، مؤسسة

الأهرام، مقال إلكتروني متاح على الرابط: <http://www.siyassa.org.eg/News/15224/asp>

<sup>2</sup> أمين مصطفى (2017/08/02)، تطبيق نموذج سنغافورة في مكافحة الفساد في مصر، مقال الكتروني متاح على الرابط:

<http://draminlotfyoffice.com/details/930>

<sup>3</sup> هاشم الشمري وإيثار الفتلي، مرجع سابق، ص 218.

محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

**- تعظيم دور الأجهزة الرقابية:** تتمثل الهيئة الرئيسية في محاربة الفساد في سنغافورة في "مكتب التحري والتحقيقات عن ممارسات الفساد" « Corrupt Practices Investigation Bureau (CPIC) التابع مباشرة لرئيس الوزراء، والذي يستمد سلطاته واختصاصاته من خلال قانون أصدره البرلمان، وتتلخص مهمته في محاربة الفساد عبر إجراءات سريعة وفاعلة وحازمة ولكنها عادلة في الوقت ذاته<sup>1</sup>. ويعتبر الجهة الوحيدة للتحقيق في قضايا الفساد والتي تصب فيها جهات التحقيق الأخرى، حيث قامت الحكومة بتعزيز وتقوية هذا المكتب بمنحه القوة والسلطة الكافية لاستدعاء أي فرد في البلد والإدلاء والرد على أية أسئلة أو استفسارات، فلا يمكن لأي مسؤول أن يتدخل أو يعرقل أو يؤثر على التحريات أو التحقيقات التي يقوم بها. فهو يعمل بمنطق عدم التسامح مع ممارسات الفساد أيا كان نوعها، أو درجتها، وبمنطق رافض لأي استثناءات للسلوك الفاسد، أيا ما كان مرتكبه، مع إعطاء سلطات واسعة لأعضائه في الكشف عن الممارسات الفاسدة ومنها:<sup>2</sup>

- (1) مراقبة التغييرات التي تطرأ على حياة الموظفين ومدى تماشيها مع دخلهم ومسئولتهم عن مصادر الحصول على أموالهم وتقديم الشرح والتوضيح الموثق الكافي، وإلا سيفترض أنه تم الحصول عليها من خلال أحد ممارسات الفساد وسوف يتم اتهامهم عن ذلك ومصادرة تلك الأموال.
- (2) إمكانية الاطلاع على الحسابات المصرفية للموظفين بناء على تفويض من النائب العام بسنغافورة.
- (3) صلاحية القبض على المتهمين بممارسات الفساد أو البحث عنهم.
- (4) صلاحية طلب حضور الشهود وسؤالهم بما يخدم التحقيق المتعلق بقضايا الفساد.
- (6) صلاحية الرجوع على الإدارات والأقسام التي حدث فيها الفساد كإجراء وقائي ومانع للفساد وهذا بدراسة كافة جوانب عمليات الأعمال المختلفة المؤداة بالإدارة والظروف التي في ظلها كان يتم العمل وأفضل آلية للتصرف على النحو الذي يمكن معه إلغاء الفساد.

**ب- الآليات الوقائية:** يمكن رصد أهمها على النحو التالي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أمين مصطفى، مرجع سابق.

<sup>2</sup> أنظر كل من:

- أحمد محروس خضير، مرجع سابق.

- أمين مصطفى، مرجع سابق.

<sup>3</sup> أنظر كل من:

- هاشم الشمري وإيثار الفتلي، مرجع سابق، ص 218-219.

## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

- تم إجراء تعديل على قانون مكافحة الفساد لعدّ الشخص مدانا بالفساد حتى ولو لم يتلق رشوة ما دامت القرائن بينت نيته للشروع في ارتكاب الفساد، أو حتى لو قبل الرشوة ولم يثبت تقديمه مقابلها؛
- رفع رواتب الموظفين في الدولة بشكل يجعلها كافية لتوفير مستوى حياة كريمة، ولم تأت هذه الخطوة في الواقع إلا في ثمانينيات القرن الماضي وبشكل تدريجي بعد أن شهدت سنغافورة تحسنا ونموا اقتصاديا ملحوظا، وكان القادة السياسيون وكبار رجال الإدارة أول من شهدوا تحسنا في الرواتب؛
- جعل الرواتب تنافسية أي ترتبط بالأداء، ولا تطبق على الجميع؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليلها من خلال برنامج العملية الصفريّة -The Zero-In-Process (ZIP)، ومقتضاها تم تقليل الإجراءات مع تحديد جهة واحدة لتقديم الخدمة وهذا شبيه بتجربة الشباك الواحد؛
- الحد إلى أكبر قدر من تعامل الموظفين بالمال وهذا من خلال الدفع الإلكتروني للرسوم والغرامات، حيث تم إنشاء إدارة تولت تعليم المواطنين كيفية الدفع الإلكتروني؛
- تم وضع مدونة إجراءات إدارية واضحة؛
- تصميم آليات مختلفة لمعرفة رد فعل وآراء المواطنين والموظفين ومثلي القطاع الخاص بشأن مقترحاتهم بخصوص تطوير الخدمات وتقليل فرص الفساد في الجهاز الإداري؛
- وضع أنظمة شفافة تؤدي إلى حد كبير من تقليل الأسرار التي يملكها الموظف العام بسبب وظيفته؛
- تحديد أجل سنة كحد أقصى، يجب الانتهاء فيها من القضايا من حيث التحقيق والإحالة إلى المحاكم للفصل فيها، أو حفظ الأوراق؛
- إنشاء هيئة لمراجعة تاريخ الأفراد قبل توظيفهم كتدبير وقائي لضمان عدم تولي أي شخص لمنصب قيادي أو عمل سياسي بسبب شبهات سابقة بالفساد؛
- حظر استعمال الصفة الوظيفية في الأماكن والمراجعات بالنسبة للقضاة وأعضاء النيابة العامة والموظفين كافة إلا بالقدر الذي يستدعيه ذلك؛
- إيجاد نظام مفتوح للمشتريات الحكومية، يمكن الاطلاع عليه من خلال مركز الأعمال الإلكتروني؛

## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

- إتباع سياسة الإفصاح عن الممارسات الفاسدة، خاصة حالات كبار المسؤولين بما يحقق الهدف من تعزيز ثقة المواطنين في الحكومة ومن ثم التبليغ؛

- التركيز على أهمية التوعية بمخاطر الفساد والتي قام بها "مكتب التحري والتحقيقات عن ممارسات الفساد" من خلال:

✓ تدريب القيادات العاملة بالخدمات العامة بالإضافة إلى البرامج التعليمية والتثقيفية التي يقدمها المكتب للعديد من الجهات؛

✓ توعية الجمهور بمظاهر الفساد المختلفة والوقوف على بعض الإجراءات الوقائية للحد من انتشار هذه الظاهرة؛

✓ تزويد الموظف العام بقائمة من الأفعال التي ينبغي عليه تجنبها وتلك التي يجب عليه إتباعها كي يتفادى ارتكاب أي مظهر من مظاهر الفساد؛

✓ يقدم الموقع الإلكتروني للمكتب خدمات تثقيفية تفاعلية يتم من خلالها اختبار مستوى معارف الزائرين بمظاهر الفساد وطرق مواجهته، كنافذتي الأسئلة التفاعلية والألعاب التفاعلية، إضافة إلى العديد من الخدمات الإلكترونية الأخرى كالاشتراك في محادثات جماعية حول ظاهرة الفساد والمنشورات والخطابات والعروض التقديمية وحملات التوعية الوقائية المصورة ذات الصلة بظاهرة الفساد؛

✓ تقدم خدمات إلكترونية سهلة الاستخدام تمكن المواطنين من الإبلاغ عن وقائع فساد عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة دون خشيتهم من التعرض للمساءلة القانونية، ويروج الموقع في هذا الإطار لحملة إعلامية ترفع شعار: "مواطن شريف يعني أمة شريفة"؛

- إعادة تقييم البرامج المعتمدة في مكافحة لاكتشاف مواطن الخلل وطرق معالجتها من أجل أن يبقى مكتب مكافحة الفساد على أتم الاستعداد لتنفيذ مهامه.

## 6.5 تجربة الجزائر في مكافحة الفساد

أولت الجزائر أهمية كبيرة لمكافحة الفساد سواء في سياستها التشريعية الجنائية أو الإدارية، كما استحدثت عدة هيئات متخصصة في هذا المجال وقامت بتنفيذ دور الكثير من أجهزة الرقابة لمحاصرة هذه الظاهرة ومقاومتها، وتوفير الثقة في مؤسسات الدولة والمساعدة على استعمال الموارد العمومية بفعالية، وكذا دعم تدابير الحكم الراشد وتعزيز الشفافية والمساءلة.<sup>1</sup> فالجزائر كانت السباقة في المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 19 أبريل 2004، كما كانت من أوائل الدول التي كيفت قوانينها الداخلية مع هذه الاتفاقية بإصدار حزمة من القوانين للحد من هذه الظاهرة، تمثلت في:<sup>2</sup>

- القانون رقم 06/01 الصادر في 2006/04/02 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته؛
  - المرسوم رقم 414/06 المحدد لنموذج التصريحات بالممتلكات؛
  - المرسوم رقم 415/06 المتضمن كيفية التصريح بالممتلكات الخاصة بالأعوان العموميين؛
  - القانون رقم 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال والإرهاب المعدل والمتمم بالأمر 02-12 الصادر في 2012؛
  - مراجعة قانون الصفقات العمومية، وتعديل القانون رقم 30/11، وتعديل الأمر رقم 69/22، المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.
- وقد اعتمدت الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر من أجل مكافحة الفساد الإداري على مجموعة من الآليات منها القانونية الجزائية التي تهدف لمكافحة مظاهر الفساد المجرمة قانونا، بالإضافة للآليات الإدارية الرقابية التي تسمح بالحد من الانحرافات التنظيمية والسلوكية في الممارسات الإدارية والتي تعتبر صمام أمان أول في مجال مكافحة هذه الظاهرة. وسنوجز أهم هذه الآليات فيما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 108.

<sup>2</sup> بن عزوز محمد، الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته - حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد: 07، 2016، ص 14.

<sup>3</sup> لمزيد من التفصيل الاطلاع على: حاحة عبد العالي، مرجع سابق، ابتداء من ص 108.

### 1.6.5 تجريم مختلف صور الفساد الإداري

يعتبر من أهم الآليات الجزائية لمكافحة هذه الآفة على الإطلاق، حيث سن المشرع الجزائري قانون خاص مستقل بتجريم الفساد تمثل في القانون 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وبموجبه تم تجريم مجموعة من الأفعال والسلوكيات الماسة بالوظيفة العامة ونزاهتها والتي تم الإشارة إليها سابقا ضمن الانحرافات الجنائية في المحور السابق.

### 2.6.5 الملاحقة القضائية لجرائم الفساد الإداري

حيث أضحى المشرع الجزائري بموجب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته عدة خصائص لنظام المتابعة الجزائية لجرائم الفساد الإداري، وهذا لضمان وجود نظام إجرائي فعال ومتكامل لملاحقة المتهمين بإحدى صور الجريمة، ومن أهم هذه الخصائص نذكر:

- إعادة النظر في القواعد العامة للمتابعة القضائية من خلال إلغاء قيد الشكوى في تحريك الدعوى العمومية والتخلي في بعض الجرائم عن قرينة البراءة<sup>1</sup>، وعدم تقادم الدعوى العمومية ولا العقوبة بالنسبة لجرائم الفساد الإداري في حالة ما إذا تم تحويل عائدات الجريمة إلى خارج الوطن؛
- أزلت بعض العقوبات التي كانت تقف حاجزا أمام الملاحقات القضائية للمتهمين بجرائم الفساد الإداري وخاصة الحصانات الوظيفية ومبدأ السرية المصرفية؛
- تشجيع الإبلاغ عن جرائم الفساد الإداري عن طريق توفير الضمانات الأساسية لحماية الشهود والخبراء والمبلغين والضحايا؛
- متابعة أفعال إعاقاة سير العدالة وعدم الإبلاغ عن جرائم الفساد الإداري والبلاغ الكيدي وتجريمها؛
- استحداث أساليب خاصة للبحث والتحري عن جرائم الفساد الإداري لمسايرة تطور الجرائم المستحدثة والمتمثلة في التسليم المراقب\* والترصد الإلكتروني (اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور) والاختراق.

\* "قرينة البراءة" تعني أن كل شخص يعتبر بريئا حتى تثبت جهة قضائية نظامية إدانته، ومن بين المستجدات في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته والمادة 10 إلى تفعيل النظام الإجرائي هو نقل عبء الإثبات إلى المتهم وهذا في جريمة الإثراء غير المشروع، فمجرد معاينة الفرق بين الذمة المالية للموظف ومداخيله، يصبح المتهم في هذه الحالة مدانا إلى أن يتمكن هو من إثبات براءته وتقديم المرر الكافي للأموال المعتبرة الزائدة عن مداخيله.

### 3.6.5 تعزيز التعاون الدولي في المجال القانوني والقضائي لمواجهة جرائم الفساد

#### الإداري

تشمل مظاهر التعاون الدولي لأجل مواجهة جرائم الفساد الإداري كل من: المساعدة القانونية المتبادلة والاعتراف بحجية الأحكام الجنائية الدولية وتسليم المجرمين والمتهمين، وغيرها من الوسائل والتي أشارت إليها أغلبية الاتفاقيات الدولية، كما أكدت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري بالخصوص.

### 4.6.5 تفعيل آلية استرداد عائدات جرائم الفساد الإداري

في هذا الصدد تبني المشرع مجموعة من التدابير والآليات الوقائية والتي من شأنها منع وكشف تحويل العائدات الإجرامية بالإضافة لعدة آليات وتدابير لاسترداد عائدات الفساد الإداري والمالي، ومن بين التدابير الوقائية ما يلي:

- مراعاة الشفافية المصرفية لكشف العمليات المالية المرتبطة بالفساد الإداري؛
- حظر إنشاء المصارف الصورية وغير الخاضعة للرقابة؛
- تقديم المعلومات المالية المتعلقة بعائدات الفساد الإداري للسلطات الأجنبية المختصة؛
- إلزام الموظفين العموميين بالتصريح بحساباتهم المالية الموجودة بالخارج.

### 5.6.5 إعادة تنظيم السياسة العقابية المقررة لجرائم الفساد الإداري

وهذا بإدخال تعديلات جوهرية على العقوبات المرصودة لهذه الجرائم، ومن أهم التعديلات على الإطلاق هو تجنيح جرائم الفساد الإداري وهذا بتقرير عقوبة الحبس والغرامة بدلا من عقوبة السجن، بالإضافة لعقوبات تكميلية أخرى ذات طابع مالي كالمصادرة، أو ذات طابع مدني وإداري كإبطال العقود والصفقات والبراءات والامتيازات.

\* عرف المشرع الجزائري التسليم المراقب بموجب المادة 02/ك من ق.و.ف.م. بأنه: "الإجراء الذي يسمح لشحنات غير مشروعة أو مشبوهة بالخروج من الإقليم الوطني أو المرور عبره أو دخوله بعلم من السلطات المختصة وتحت مراقبتها، بغية التحري عن جرم ما وكشف هوية الأشخاص الضالعين في ارتكابه".

## محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

## 6.6.5 انشاء أجهزة رقابة إدارية ومالية لتتبع أفعال الفساد الإداري

حيث أسند المشرع لعدة هيئات وأجهزة متخصصة وغير متخصصة مهمة تتبع أفعال الفساد الإداري ومكافحتها، وتمثل هذه الأجهزة في:

أ. الهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد الإداري: نجد الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والتي أنشأت بموجب القانون رقم 06/01 المعدل والمتمم، والتي لم تنصب إلا في سنة 2011، حيث تتميز هذه الهيئة بمحدودية دورها الرقابي ذلك أنه يغلب على مهامها الطابع الاستشاري والتحسيس كما أن سلطتها في تحريك الدعوى العمومية عند معاينة إحدى جرائم الفساد الإداري تبقى مقيدة. بالإضافة للديوان المركزي لقمع الفساد المستحدث بموجب الأمر رقم 10/05، وهو عبارة عن مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية مكلف بالبحث والتحري عن الجرائم ومعاينتها في إطار مكافحة الفساد الإداري وهو ذو طابع قمعي وخاضع لإشراف ورقابة وزارة المالية والعدل معا.

ب. الأجهزة غير المتخصصة في مكافحة الفساد الإداري: تتمثل أساسا في كل من المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة. حيث يقتصر دور المفتشية على إصدار تقارير الرقابة التي تتضمن اقتراحات وتوجيهات غير ملزمة للهيئات الخاضعة للرقابة، وهذا بالرغم من كونها هيئة رقابية خارجية ولاحقة، إلا أنها مجردة من أي وسيلة أو آلية للتأثير أو الضغط كالتأشير وإحالة الملف إلى العدالة في حالة اكتشاف حالات فساد إداري أو مالي. بينما خولت للمجلس صلاحيات واسعة ودقيقة تمكنه من رقابة كل الهيئات العمومية مهما كان نظامها القانوني وخصوصا المؤسسات العمومية الاقتصادية، وصلاحيات تحريك الدعوى التأديبية ضد المسؤول أو العون التابع لإحدى هذه الهيئات إذا لاحظ وجود وقائع من شأنها تبرير قيام الدعوى التأديبية. بالإضافة لصلاحيات تحريك الدعوى العمومية عند معاينة إحدى جرائم الفساد الإداري.

يلاحظ مما تم استعراضه حول الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد أن الجزائر قد خطت خطوات معتبرة في هذا المجال، حيث قامت بتبني العديد من الآليات الإدارية والجزائية بالإضافة لبعض الإجراءات الوقائية، وكذا إنشاء الهيئات والأجهزة المختصة في الوقاية منه ومكافحته. إلا أنه بالرغم من كل الجهود المبذولة تبقى المشكلة قائمة إن لم نقل أنها أصبحت أكثر حدة، فالجزائر لا زالت تحتل مرتبة متأخرة بين دول العالم في مؤشر مدركات الفساد CPI، حيث جاءت في المرتبة 106 عالميا حسب المؤشر الأخير لعام 2019، ما يشير إلى أن الجزائر من بين الدول التي تسجل معدلات فساد عالية في قطاعها العام. كما وصفت منظمة الشفافية الدولية الجزائر

محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

في تقريرها لسنة 2015 بأنها: "تلميذ غير نجيب في مكافحة الفساد"، وهذا ما يؤكد أيضا مؤشر ضبط الفساد الصادر عن البنك الدولي، حيث تشير الدرجات المتدنية التي حصلت عليها الجزائر إلى أنها من بين الدول المتأخرة في مجال ضبط الفساد وبالتالي تعتبر بيئة خصبة لنمو مختلف أشكال الفساد بها، والجدول 9 يظهر تطور المؤشرين للفترة 2012-2019 والذان لم يظهرها في المتوسط أية تطورات إيجابية في مكافحة الفساد خلال السنوات الماضية.

الجدول 9: تطور مؤشرات الفساد في الجزائر للفترة 2012-2019

السنوات								مؤشر مدركات الفساد CPI
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
/106	/105	/112	/108	168/88	/100	/94	/105	الرتبة عالميا
180	180	180	176		175	177	176	عدد النقاط من 100
35	35	33	34	36	36	36	34	مؤشر ضبط الفساد (+2.5,-2.5)
غ م	غ م	غ م	-0.69	-0.66	-0.6	-0.47	-0.5	

المصدر: Transparency International, Corruption Perceptions Index 2012-2019.  
Available at: <https://www.transparency.org/research/cpi/overview> (19/11/2020)

The World Bank, Worldwide Governance Indicators, Data Bank  
Available at: [https://databank.worldbank.org/reports.aspx?Report\\_Name=WGI-Table&Id=ceea4d8b#](https://databank.worldbank.org/reports.aspx?Report_Name=WGI-Table&Id=ceea4d8b#) (23/11/2020)

يلاحظ من الجدول أن عدد النقاط التي سجلتها الجزائر خلال السنوات الماضية في مجال مكافحة الفساد لا تزال قريبة من المستوى الأدنى على كل من سلم قياس مدركات الفساد وسلم ضبط الفساد، فترتيب الجزائر لم يتحسن منذ سنة 2013، مما يعني أن الممارسات الفاسدة في الإدارات المختلفة لا تزال على حالها، وهذا يدل على قصور آليات مكافحة القانونية والإجرائية الحالية عن احتواء هذه الظاهرة، والراجح أن الأسباب التي تقف وراء ذلك عديدة ومتعددة، ولعل أهمها ما يلي:

- غياب الإرادة السياسية الحقيقية في مكافحة الفساد وذلك لتورط الكثير من كبار المسؤولين والسياسيين ورجال الأعمال النافذين أو لأنها تمس بمصالحهم أو بمصالح أقاربهم أو معارفهم؛

- اتساع الهوة بين القوانين والتشريعات وتطبيقها في الواقع العملي، فمحمل القوانين والإجراءات لا تزال حبر على ورق كما أن اجهزة مكافحة ليست إلا مجرد هياكل بلا روح؛

محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد

- محدودية الدور الذي تلعبه الهيئات المختصة وغير المختصة في قمع الفساد والذي يقتصر دورها في أحسن الأحوال على رفع التقارير إلى الجهات العليا دون إمكانية المتابعة لا إداريا ولا قضائيا نظرا لمحدودية صلاحياتها ولعدم استقلاليتها عن الوصاية؛
  - فشل العدالة في محاسبة الفاسدين في ظل قوانين وأجهزة مكافحة وهذا نتيجة لعدم استقلالية الجهاز القضائي عن السلطة وللتلاعب والتحايل على القوانين ولاستغلال الثغرات فيها بالإضافة إلى بطء سن القوانين؛
  - غياب الكفاءة والتكوين الجيد لموظفي القطاع العام خاصة ما تعلق بالواجبات وبالأخلاقيات المهنية وعدم مواكبة التطورات الجديدة مما يؤدي لإهدار الأموال وعدم التحكم في النفقات ونقص التحفيز وغياب المراقبة الصارمة؛
  - تكريس البيروقراطية عبر معظم الإدارات الجزائرية وشلوع العديد من الإداريين في قضايا الفساد أمام نقص التوعية والمراقبة والمحاسبة وغياب دور منظمات المجتمع المدني؛
  - التحول الكبير الذي مس منظومة القيم والتي أدت إلى شيوع ثقافة الفساد والإفساد؛
  - عدم نجاعة آليات المراقبة التي تعتمد عليها الجزائر في متابعة صرف الميزانيات الضخمة المخصصة لتمويل مشاريع البنى التحتية.
- ويلاحظ الانعكاس السلبي لتفشي الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع العام على الاقتصاد الجزائري من خلال عدة مؤشرات، أهمها مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري، والتي تراجعت حسب مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index GCI الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي من الرتبة 79 من مجموع 144 دولة في 2014 للرتبة 89 في 2019 من مجموع 141 دولة.<sup>1</sup> حيث أشار تقرير المنتدى حول تنافسية الدول الإفريقية لسنة 2017 إلى أن البيروقراطية الحكومية، والفساد، وأخلاقيات العمل السيئة في القوى العاملة الوطنية، تأتي في مقدمة المشاكل التي تؤثر سلبا على مناخ الأعمال في الجزائر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> World Economic Forum (2019), The Global Competitiveness Report 2019, Geneva, , p. xiii. Available at: [http://www3.weforum.org/docs/WEF\\_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf](http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf) (23/11/2020)

<sup>2</sup> World Economic Forum (2017), The Africa Competitiveness Report 2017, Geneva, pp:88-89. Available at: [http://www3.weforum.org/docs/WEF\\_ACR\\_2017.pdf](http://www3.weforum.org/docs/WEF_ACR_2017.pdf). (22/11/2020)